الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٦

من مؤتمر القاهرة إلى سنة ٢٠١٥
الطريق إلى النجاح

التقدم الذي أحرزه البرلمانيون في تنفيذ برنامج عمل
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

موجز تنفيذي

IPCI
ICPD

UNFPA

موجـــز تنفيـذي

أولاً ـ الخلفية

في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ، اتفق ١٧٩ بلداً على أن قضايا السكان والتنمية يوجد بينها ارتباط لا ينفصم ، وعلى أن تمكين المرأة وتلبية احتياجات الناس من حيث التعليم والصحة ، ومن بينها الصحة الإنجابية ، ضروريان لكل من التقدم الفردي والتنمية المستدامة . وفي عام ١٩٩٩ ، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لمؤتمر القاهرة ، أعلنت الحكومات مجدداً التزامها الراسخ ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودعت إلى زيادة الجهود من أجل تحقيق توصياته بالكامل بحلول عام ٢٠١٥ .

وفي الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القاهرة عام ٢٠٠٤ ، اعتُبر تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عنصراً أساسياً للنجاح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية . وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥ ، أقرت البلدان هذا الالتزام بتنفيذ توصيات ما دعا إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أعلى مستوى سياسي ، وذلك عندما عقد رؤساء الدول العزم على تحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ ، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين ، ووضع نهاية للتمييز ضد المرأة . واستناداً إلى نتائج مؤتمر القمة ، وافقت الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين على إدراج إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية كغاية جديدة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية .

ويمثل البرلمانيون حلقة حاسمة الأهمية لنجاح تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وتنشط المجموعات البرلمانية الوطنية المعنية بالسكان والتنمية منذ سبعينات القرن العشرين ؛ وبحلول سنة ٢٠٠٠ كان قد أصبح لدى ما يقرب من ١٠٠ بلد مجموعة أو لجنة وطنية مكرسة للقضايا المتعلقة بالسكان .

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مباشرة مع هذه المجموعات ، وقد دأب على تقديم دعمه النشط للشبكات الإقليمية الأربع الجامعة التي تنسق وتدعم أعمال المجموعات البرلمانية الوطنية ، وهي: المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية ، والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية ، ومنتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعني بالسكان والتنمية ، والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية . ودأب الصندوق أيضاً على العمل عن كثب مع منظمة " البرلمانيون المناصرون للعمل العالمي " ، وهي منظمة عالمية تركزي تركيزاً قوياً على قضيتي السكان والتنمية المستدامة .

وفي عام ٢٠٠٢ في أوتاوا ، كندا ، استضافت المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع ومنظمة " البرلمانيون المناصرون للعمل العالمي " أول مؤتمر دولي للبرلمانيين معني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وفي مؤتمر أوتاوا ، قرر البرلمانيون ووزراء يمثلون جميع مناطق العالم التركيز على أهم شاغلين وهما: أولاً ، تهيئة بيئة

تمكينية على صعيد التشريعات والسياسات ؛ وثانياً ، حشد موارد وطنية ودولية . وفي أوتاوا وفي المؤتمر البرلماني الدولي الثاني المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في ستراتسبورغ ، فرنسا ، في عام ٢٠٠٤ اعتمد البرلمانيون بيانات التزام قوية تعهدوا فيها باتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة هذين الموضوعين الهامين . وفي عام ٢٠٠٣ ، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان ، باعتباره الأمانة الدائمة للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، في إصدار رسالة إخبارية إلكترونية تحمل اسم " *UNFPA Global Population Policy Update* " ، لإبقاء البرلمانيين على علم بأحدث التطورات بخصوص القوانين والسياسات والقرارات التمويلية المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

وقررت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في اجتماعها في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أن يلقي المؤتمر الثالث ، الذي تقرر عقده يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في بانكوك ، تايلند ، نظرة أعمق على التقدم الذي أحرزه البرلمانيون منذ مؤتمر القاهرة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل ذلك المؤتمر . وكان السبب الرئيسي لاتخاذ هذا القرار هو عدم حدوث تغير كبير في حالة الصحة الإنجابية في البلدان النامية منذ عام ١٩٩٤ ، على الرغم من حدوث تقدم مضطرد فيما يتعلق بتهيئة بيئة تمكينية . فالإحصاءات في المجالات البالغة الأهمية ، من قبيل الوفيات النفاسية ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، وإمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ، قد ظلت دون تغيير أساساً . وزادت على وجه الإجمال المساعدة السكانية ، ولكن النسبة التي تُوجَّه إلى علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ارتفعت على حساب المجالات الأخرى للصحة الإنجابية ، وبخاصة تنظيم الأسرة . وعلى الرغم من اعتماد البلدان جميعها تقريباً قوانين وسياسات متعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، لم يساير التنفيذ ذلك .

ولقد حدد أول اجتماعين للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أهدافاً هامة . فقد قررت اللجنة التوجيهية أن الوقت قد حان لإلقاء نظرة أعمق على نجاحات البرلمانيين وأوجه قصورهم ، وذلك للمساعدة على رسم طريق المضي قدماً . وقررت اللجنة التوجيهية توصية صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء استقصاء للبرلمانيين وتوثيق جهودهم ، وتحليل تأثيرهم . وبالتعاون مع خبير في القوانين السكانية بكلية الصحة العامة بجامعة هارفارد ، والمجموعات البرلمانية الوطنية والإقليمية المعنية بالسكان والتنمية ، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستقصاء خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس عام ٢٠٠٦ ، وتلقى ردوداً من برلمانيين في ١٠٣ بلدان ومؤسسة إقليمية واحدة[١] . وتعطي نتائج الاستقصاء فكرة عن تصوراتهم للوضع الراهن ، وللفرص المتاحة ، وللتحديات الماثلة .

ثانياً ـ من نحن

شارك على وجه الإجمال ٣٢٢ برلمانياً من ١٠٤ بلدان ومؤسسة واحدة في الاستقصاء هم: ٢٦٩ برلمانياً من ٨٥ بلداً نامياً ، و ٥٣ برلمانياً من ١٣ بلداً مانحاً ، والبرلمان الأوروبي .

وفي البلدان النامية ، كان الرجال يمثلون ٥٢٪ من البرلمانيين الذين استجابوا للاستقصاء ، بينما كانت

[١] كان البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الإقليمية التي شاركت في هذه الدراسة الاستقصائية . وسيُحسب من الآن فصاعداً كأحد البلدان لأغراض التحليل .

النساء يمثلن نسبة قدرها ٤٨٪ . وقد انقسمت أعدادهم بالتساوي بين من يتجاوزون سن الخمسين ومن هم أقل من تلك السن . وكانت أكبر مجموعة من المستجيبين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٥٠ عاماً . وكان ما يزيد قليلاً على ٦٠٪ من البرلمانيين ينتسبون إلى أحزاب تسيطر على البرلمان . وكان ما مجموعه ٤٢٪ من المستجيبين من حوالي نصف البلدان النامية ينتمون إلى مجموعة أو لجنة برلمانية شاملة لجميع الأحزاب ومكرسة للقضايا المتعلقة بالسكان ، وكانت كثرة من تلك المجموعات أو اللجان مقامة رسمياً داخل برلماناتها .

وفي البلدان المانحة ، كانت أغلبية المستجيبين من النساء (٧٢٪) ، وكان متوسط أعمارهن أعلى قليلاً من متوسط أعمار المستجيبين من البلدان النامية . وكان ما مجموعة ٥٩٪ ينتمون لعضوية الحزب الحاكم ، و ٨٥٪ ينتمون إلى مجموعة برلمانية شاملة لجميع الأحزاب معنية بالقضايا المتعلقة بالسكان .

وعلى وجه الإجمال ، يبدو أن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هامة لطائفة واسعة من الفئات العمرية والأحزاب السياسية ، وكذلك لكل من الجنسين . إلا أن البلدان في مناطق فرعية عديدة لم تستخدم بالكامل آلية المجموعة الشاملة لجميع الأحزاب المعنية بالقضايا المتعلقة بالسكان . (انظر الجدول صفحة ١١)

وفي كل من البلدان النامية والبلدان المانحة ، برزت مهنتان اثنتان وقطاع التعليم والطب بين خلفيات البرلمانيين . ولم يكن ذلك مفاجئاً ، بالنظر إلى أن الصحة محورية بالنسبة لكثير من قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وبالنظر إلى أن التربويين يكونون في الأغلب أصلح من أصحاب المهن الأخرى للتعامل مع المشاكل الاجتماعية ومع الصعوبات المحددة التي يواجهها الأطفال والمراهقون والنساء .

كان يجمع بين البرلمانيين الكثير من نفس الاهتمامات ، بحيث كان يتصدر قائمة اهتماماتهم كل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والصحة والحقوق الإنجابية .

ثالثاً ـ ما نهتم به

أدرج المستجيبون كثرة من نفس قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بين أعلى أولوياتهم . واحتل مركز الصدارة في القائمة كل من المساواة بين الجنسين وتمكين والمرأة ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والصحة والحقوق الإنجابية ، وهي ثلاث قضايا تمثل محور جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

إلا أن عدداً من الاختلافات ظهر عند تصنيف هذه الاهتمامات حسب المنطقة . فالبرلمانيون من البلدان المانحة تولوا دوراً أكثر استباقاً فيما يتعلق بالنهوض بالجوانب الحساسة من جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وذلك بتعريف الصحة والحقوق الإنجابية على أساس أنها تشمل " الحقوق الجنسية " ، وبدعم حق الإجهاض ، وبإيلاء أولوية لإلغاء التقييدات التي تفرضها الولايات المتحدة على تقديم تمويل لتنظيم الأسرة .

وفي البلدان النامية ، كان الاهتمام بالصحة والحقوق الإنجابية يبلغ أعلى درجاته في معظم بلدان أفريقيا ويبلغ أدنى درجاته في آسيا . أما الاهتمام بالعنف ضد المرأة فقد كان يبلغ أعلى درجاته في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا بينما يبلغ أدنى درجاته في وسط وجنوب آسيا والدول العربية . وكان البرلمانيون في معظم بلدان آسيا أكثر اهتماماً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مما هو الحال في أي مناطق أخرى ، بينما أبدى البرلمانيون في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا والدول العربية أدنى مستوى من الاهتمام بذلك . وبعض هذه التفاوتات تجسد تجاهل قضايا هامة في بعض المناطق أو تجسد اختلاف تصورات مدى شيوع هذه الظاهرة ومخاطرها .

وكانت احتمالات إشارة النساء إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعليمها أكبر كثيراً من احتمالات إشارة الرجال إلى ذلك ، وكانت احتمالات إشارتهن إلى العنف ضد المرأة أكبر من احتمالات إشارة الرجال إلى ذلك بما يتجاوز الضعف . وكانت احتمالات إشارة الرجال إلى قضايا التنمية والشواغل الديمغرافية بين القضايا التي يعطونها أهمية أكبر من احتمالات إشارة النساء إلى ذلك . أما الإشارات إلى الصحة والحقوق الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة فقد كانت أكثر تماثلاً إلى حد كبير .

رابعاً ـ ما نفعله

لقد كان هناك اختلاف ملحوظ بين ردود البلدان المانحة والبلدان النامية على الأسئلة المتعلقة بالعمل مع البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية .

ففي البلدان النامية ، كانت ثلاثة ردود هي الأكثر تواتراً: إذ أن ٤٢٪ من البرلمانيين أجابوا بأنهم طوروا التشريعات ، وذكر عدد مماثل أنهم عملوا مع الأجهزة الحكومية بطرائق شتى ؛ بينما أجاب ٣٣٪ بأنهم أثاروا وعي البرلمانيين الآخرين أو قدموا معلومات إليهم .

وكان من المتوقع أن يكون العمل على سن تشريعات هو أكثر ما يذكره البرلمانيون ، لأن هذا هو دورهم الأساسي . إلا أن المجيبين من البلدان المانحة ذكروا ممارستهم نشاطاً في مجال الدعوة (٦٥٪) والمشاركة في جلسات الاستماع وصياغة التقارير (٤٥٪) في الأغلب ، وتطوير التشريعات (٣٠٪) كأدنى نسبة . وربما كان ذلك يرجع إلى أن أغلبية البلدان المانحة قد حققت بالفعل الكثير مما يتضمنه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن طريق التشريعات ، وأن تمكين البرلمانيين ينصب على محاولات التأثير من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدانهم في هذا المجال .

وقد ذكرت غالبية المجيبين من البلدان النامية ، عندما طُلب إليهم أن يصفوا تجاربهم فيما يتعلق بالعمل مع أفراد ومجموعات خارج نطاق الحكومة من أجل تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، العمل مع منظمات غير حكومية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص . وفي البلدان المانحة ، أفاد البرلمانيون جميعهم تقريباً بأنهم يعملون مع تلك المجموعات .

وقد ذكر المجيبون من كل من البلدان النامية والبلدان المانحة الإعلام والتوعية بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باعتبارهما أجدى نشاطين في العمل على تهيئة بيئة تمكينية وحشد الموارد . وكان عدد البرلمانيين الذين أشاروا إلى ذلك باعتباره أمراً حيوياً لأعمالهم أكثر من ضعف عدد البرلمانيين الذين أشاروا إلى أي نشاط آخر .

خامساً ـ نجاحاتنا

إن المهمة الرئيسية للبرلمانيين هي استعراض واعتماد تشريعات ، بما يشمل اعتمادات الميزانية . وهم يعتمدون أيضاً السياسات التي يضعها الفرع التنفيذي للحكومة ، ويصدقون على القرارات والبيانات المتعلقة بالمواضيع ذات الأهمية . ولقد كان البرلمانيون نشطين للغاية في هذا المجال لارتباطه بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية: فقد شاركوا شخصياً في سن ٢٥٠ قانوناً في ٧٧ بلداً ؛ واقترحوا ١٥٧ مشروع قانون في ٦٣ بلداً ، واعتمدوا ٦٧ سياسة في ٣٥ بلداً .

القوانين التي سُنت

شارك المجيبون من البلدان النامية في سن ٢١٧ قانوناً في ٦٨ بلداً ، تناول أكثر من نصفها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والعنف ضد المرأة ، والصحة والحقوق الإنجابية . أما بقية القوانين فقد كانت تتعلق بطائفة واسعة من القضايا ، من بينها الأطفال ؛ والقضايا الاجتماعية ؛ وحقوق الإنسان ؛ والقضايا الأسرية ؛ والشباب والمراهقين ؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛ والتعليم ؛ والصحة ؛ والسكان والتنمية .

تصوير جونيت آيرس سنايس/صندوق الأمم المتحدة للسكان

تلميذات في سن المراهقة ينصتن بإمعان إلى الطلاب المتطوعين لتعليمهن شؤون الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ووسائل منع الحمل .

وهذه القوانين تنسجم على نحو جيد مع قضيتين من قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أعرب البرلمانيون عن أكبر اهتمام بهما ، هما: المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الإنجابية .

إلا أنهم أفادوا عن عدد قليل نسبياً من القوانين المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمقارنة باهتمامهم بهذه القضية ، وأفادوا عن قوانين بشأن العنف ضد المرأة أكثر بكثير مما كان يشير إليه اهتمامهم .

وربما كان ذلك يشير إلى أن إيجاد دعم واسع النطاق للقوانين التي تحظر العنف الجنسي أسهل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضية حساسة ومعقدة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، التي تتحدى وجهات النظر الثقافية والدينية العميقة الجذور وتنطوي على طائفة واسعة من قضايا الصحة والتعليم والقضايا الجنائية والجنسية . وربما كان يجسد أيضاً انعدام الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة هذه الجائحة .

أما البرلمانيون من البلدان المانحة فقد ذكروا عدداً من القوانين ومشاريع القوانين والسياسات أقل بكثير ؛ فقد أفاد نصفهم فقط أنهم شاركوا في سن قوانين ، وذلك مقابل برلمانيين من ٦٨ بلداً من البلدان النامية البالغ مجموعها ٨٥ . وكان من الأرجح أن يفيدوا عن عملهم على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكثر من إفادتهم عن التطورات الداخلية في بلدانهم . وقد سنت بلدان مانحة كثيرة بالفعل تشريعات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لديها .

وذكر البرلمانيون من البلدان المانحة في الأغلب قوانين تحظر العنف ضد المرأة ، بما يشمل ختان الإناث ، والاتجار بالبشر ، والعنف العائلي (عشرة قوانين) ، وتلت ذلك من حيث الترتيب الصحة والحقوق الإنجابية (تسعة قوانين) ، ومن بينها قوانين لزيادة سُبل الحصول على إجهاض وقوانين للموافقة على استخدام وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة . وتناولت قوانين أخرى طائفة متنوعة من القضايا التي طرحها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

التفاوتات الإقليمية

في أفريقيا ، كان عدد القوانين لكل بلد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين أعلى من المتوسط ، أما القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أقل من المتوسط . وسنت بلدان شرق أوروبا عدداً أقل من القوانين بشأن المساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، وسنت الدول العربية عدداً أقل من القوانين بشأن المساواة بين الجنسين ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والصحة والحقوق الإنجابية . وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كان عدد القوانين أعلى من المتوسط فيما يتعلق بتلك المجالات الثلاثة وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة . وقد يكون بعض التفاوتات الإقليمية ناتجاً عن وجود معوقات أكبر في بعض المناطق تحول دون التصدي لقضايا حساسة معينة . وقد تُعزى تفاوتات أخرى إلى اختلاف التصورات بشأن الفرص المتاحة أو الخيارات الاستراتيجية فيما يتعلق بأفضل سبيل للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

مشاريع القوانين المقترحة

ذكر برلمانيون من ٥٨ بلداً من البلدان النامية أنهم شاركوا شخصياً في وضع ١٥٢ مشروع قانون منفصلاً: وكانت المواضيع الرئيسية التي تتناولها تلك المشاريع هي العنف ضد المرأة ؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛ والصحة والحقوق الإنجابية ؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . وكانت القوانين التي سُنت تتعلق أساساً بالمجالات الثلاثة الأولى: فعدد القوانين التي سُنت بشأن تلك المجالات بلغ ما يقارب من أربعة أمثال عدد القوانين التي تناولت فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز . وهذا الاختلاف يعزز استنتاج أن البرلمانيين قد وجدوا صعوبة في تحقيق توافق في الآراء بشأن إصدار قانون يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . أما البلدان المانحة فقد ذكر خمسة منها وجود خمسة قوانين لديها تتناول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز .

السياسات المعتمدة

أفاد البرلمانيون أنهم اعتمدوا سياسات أقل من اعتمادهم لقوانين أو لمشاريع قوانين . وفي معظم البلدان ، تعتبر السياسات من مجالات اختصاص الفرع التنفيذي لا البرلمانات . وقد أفاد برلمانيون من ٣٢ بلداً نامياً عن مشاركتهم الشخصية في اعتماد ٦٤ سياسة ، معظمها يتعلق بالمرأة والسكان . وقد كان شيوع السياسات السكانية متوقعاً ، بالنظر إلى أن أغلبية البلدان تختار السياسات بدلاً من القوانين كأداة لاتخاذ تدابير شاملة متعلقة بالسكان . وكان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة هما فئتا السياسات اللتان ذُكرتا في الأغلب بعد ذلك . وذكر برلمانيون من ثلاثة بلدان مانحة فقط أنهم شاركوا في اعتماد سياسات متعلقة بالسكان .

القلة النسبية في عدد البلدان النامية التي أفادت عن زيادات في ميزانياتها بالمقارنة بالبلدان التي أفادت عن سن قوانين ربما كانت تجسد إما عدم وجود موارد لدى البلدان الفقيرة أو عدم وجود إرادة سياسية لمنح الأولوية لتمويل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أشار برلمانيون من ٤٤ بلداً نامياً إلى أنهم نجحوا في زيادة مخصصات الميزانية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وربما كانت القلة النسبية في عدد البلدان النامية التي أفادت عن حدوث زيادات في الميزانية لديها بالمقارنة بالبلدان التي أفادت عن سن قوانين هي تجسيد لعدم وجود موارد في البلدان الفقيرة أو لانعدام الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لتمويل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

وعلى العكس من ذلك ، أفاد برلمانيون من ١٤ من بين ١٩ بلداً مانحاً أنهم نجحوا في زيادة المخصصات في الميزانية للمساعدة الإنمائية الرسمية . ووصف البرلمانيون زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ، وكذلك المساعدة في مجالات محددة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ، والقضايا التي تمس المرأة وصحتها . وذكر تحديداً برلمانيون من ستة بلدان زيادات في المساهمات التي تقدمها حكوماتهم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وكان من بين تلك البلدان بلد ضاعف مساهمته للصندوق .

سادساً ـ شركاؤنا

علاوة على العمل مع الزملاء البرلمانيين والأجهزة الحكومية والمنظمات المحلية والأفراد ، تعاون برلمانيون كثيرون مع الشركاء الدوليين .

وفي البلدان النامية ، كان أهم الشركاء هم صندوق الأمم المتحدة للسكان (٧٣٪) وأربع مجموعات برلمانية

إقليمية معنية بالسكان والتنمية ، هي المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية ومنتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعني بالسكان والتنمية والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية (٥٠٪) . وقد اتخذ الدعم المقدم من هذه المنظمات أشكالاً كثيرة ، من بينها عقد اجتماعات ومؤتمرات على الصعيدين الوطني والدولي ؛ والتدريب على طائفة متنوعة من الأمور من بينها الدعوة وصياغة التشريعات ؛ وتبادل الخبرات فيما بين البرلمانيين الذين ينتمون إلى بلدان شتى ؛ وتقديم المعلومات ، والقيام بجولات دراسية .

ومن بين البلدان المانحة أفاد ٦٨٪ من البرلمانيين أنهم عملوا مباشرة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وأفاد ٧٢٪ من أنهم عملوا مع مجموعتهم البرلمانية الإقليمية . وكانت الأنشطة مماثلة إلى حد كبير لتلك التي ذكرها البرلمانيون من البلدان النامية ، ولكن البرلمانيين من البلدان المانحة كانت احتمالات مشاركتهم في أنشطة التدريب أقل كثيراً ، بينما كانت احتمالات مشاركتهم في الجولات الدراسية أكبر كثيراً .

وكان أعلى معدلين للتعاون مع المجموعات الإقليمية موجودين بين البلدان الآسيوية والبلدان المانحة . أما النسبة المئوية في حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد كانت متوسطة تقريباً ؛ وفي حالة شرق أوروبا والدول العربية كانت النسبة المئوية أقل بكثير من المتوسط ، وفي حالة أفريقيا كانت النسبة المئوية أقل قليلاً من المتوسط .

وقد أشار البرلمانيون من البلدان النامية ، عندما سُئلوا عن أهم أنشطتهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية ، إلى التدريب وحلقات العمل ، بما يشمل التدريب على كيفية أن يكونوا دعاة فعالين للقضايا التي طرحها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبشأن كيفية صياغة قوانين فعالة . وشدد البرلمانيون من البلدان المانحة على أهمية الاجتماعات ، التي مكنتهم من التفاعل مع برلمانيين من البلدان النامية ، وعلى أهمية الجولات الدراسية ، التي استطاعوا فيها أن يروا مباشرة ما تحتاج إليه البلدان وكيفية استخدامها للمساعدة الإنمائية الرسمية .

سابعاً ـ التغلب على التحديات

معوقات العمل مع البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية

ذكر ٤٦٪ من المجيبين من البلدان النامية ، بين المعوقات الرئيسية ، افتقار البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية إلى المعلومات الأساسية والفهم بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (٤٦٪) . وذكر ما يقرب من نفس عدد المجيبين الافتقار إلى الإرادة السياسية أو الدعم (٤١٪) والمعارضة النشطة من جانب البرلمانيين الآخرين والمسؤولين الحكوميين ، بما يشمل المعارضة الدينية أو الثقافية (٤١٪) . وكانت المعوقات الأخرى المذكورة تتعلق بأداء الحكومة لعملها ، بما يشمل الافتقار إلى الموارد ؛ والصعوبات المتعلقة بالإجراءات البيروقراطية ؛ وانعدام الذاكرة المؤسسية ؛ وغير ذلك من قضايا الحكم .

وذكر البرلمانيون في البلدان المانحة في أغلب الحالات انعدام الإرادة السياسية والدعم (٥٩٪) ، وتلت ذلك المعارضة النشطة ، بما يشمل المعارضة الدينية والثقافية (٣٦٪) ، وانعدام المعلومات (٣٢٪) . وذكر تحديداً عدد من البرلمانيين انبعاث مجموعات دينية محافظة . وعلى الرغم من المواقف الليبرالية عموماً بين معظم البلدان المانحة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، كان هناك افتقار إلى الاهتمام كما كان هناك قدر كبير ومتزايد من المعارضة .

معوقات العمل مع المجموعات الخارجية والأفراد الخارجيين

ذكر المجيبون من كل من البلدان النامية والبلدان المانحة ، عندما طُلب إليهم أن يصفوا المعوقات الرئيسية فيما يتعلق بالعمل مع المجموعات الخارجية والأفراد الخارجيين ، نفس أنماط معوقات العمل مع الحكومة ، باستثناء أن كلتا المجموعتين ذكرتا في الأغلب المعارضة النشطة . وقد أشار بعض البرلمانيين من البلدان المانحة إلى وجود صراعات بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الحكومية ، وسوء التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية .

استراتيجيات التغلب على المعوقات

طلب الاستقصاء إلى البرلمانيين مناقشة الاستراتيجيات التي استخدموها لمحاولة التغلب على هذه المعوقات . وكانت الإجابة الأكثر شيوعاً إلى حد كبير هي تقديم معلومات أو إثارة الوعي بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وكانت الإجابتان الأخريان الأكثر شيوعاً هما إقامة شبكات وشراكات وائتلافات ، وممارسة أنشطة الدعوة . ويبدو أن هذه الاستراتيجيات هي الأنسب للتعامل مع المعوقات المذكورة .

تصوير ريتشارد ستانلي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

وجوه تبشر بالنجاح خلال 'أسبوعي ناسور الولادة' في نيجيريا .

معوقات تطبيق القوانين والسياسات

حدد المجيبون ثلاث مشاكل رئيسية في تطبيق القوانين والسياسات ، هي: عدم وجود موارد ، بما يشمل عدم وجود بنية تحتية (٥١٪) ؛ وانعدام الوعي بشأن القوانين ، بما يشمل عدم توافر القوانين بلغات دارجة (٥٠٪) ؛ وانعدام الرغبة ، لأسباب من بينها المعارضة الدينية والثقافية وانعدام الإرادة السياسية (٤٧٪) .

ثامناً ـ الأدوات التي نحتاج إليها

لقد استفسرت ثلاثة أسئلة عما يحتاج إليه البرلمانيون للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وعما يلزم عالمياً .

وقد ذكر البرلمانيون ، عندما طُلب إليهم أن يصفوا أفضل سبيل يمكن أن تساعد به المجموعات البرلمانية الإقليمية وأن يساعد به صندوق الأمم المتحدة للسكان ، أنهم يريدون مزيداً من المساعدة في المجالات التي وجدوا أنها أكثر فعالية ، وهي: التدريب وحلقات العمل ، بما يشمل أنشطة الدعوة والعمل في وضع قوانين ، وإصدار إعلانات وخطط ؛ والإعلام والتوعية ؛ وإقامة الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات ؛ وعقد اجتماعات وطنية وإقليمية وعالمية ؛ والدعم المالي والمادي .

واستفسر السؤال الثاني عما يحتاج إليه البرلمانيون لتحسين أعمالهم . وفي هذه المرة ، أشار عدد قليل نسبياً من البرلمانيين إلى عقد اجتماعات وحلقات عمل ومؤتمرات ؛ وذكر عدد أكبر بكثير منهم الدعم المالي والمادي . ولم يشر السؤال إلى أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية ، ومن ثم ربما كانت الإجابات تجسد آراء البرلمانيين بشأن احتياجاتهم الأساسية تجسيداً أدق من ردودهم على السؤال السابق . فالأجوبة تشير إلى أن معظم البرلمانيين ، في البلدان النامية والبلدان المانحة على حد سواء ، لديهم موارد محدودة للاضطلاع بأعمالهم . وكثيراً ما ذكر البرلمانيون أيضاً الحاجة إلى مزيد من الدعم فيما يتعلق بالإعلام وإثارة الوعي: فهم يحتاجون إلى كتيبات موجزة وبسيطة ومواد للدعوة تتضمن حججاً جيدة لعملهم مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين الآخرين والجمهور العام ووسائط الإعلام .

أما السؤال الأخير فقد طلب إلى البرلمانيين أن يصفوا الشيء الذي يحتاجون إليه أشد الاحتياج من أجل الدعوة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عالمياً . وقد أعرب برلمانيون كثيرون عن الحاجة إلى آليات عالمية أقوى لرصد التنفيذ وعن الحاجة إلى زيادة التفاعل البرلماني . وناقش آخرون كثيرون برنامج العمل في سياق الأهداف الإنمائية للألفية ، مؤكدين عدم إمكانية تحقيق أي منهما بدون إمكانية تحقيق الآخر .

تاسعاً ـ خاتمة

تتمثل التوصيات من أجل المستقبل فيما يلي:

١ـ تشجيع التفاعل مع البرلمانيين الآخرين على الصعيدين الوطني والإقليمي

وجد الاستقصاء تفاوتات إقليمية في عضوية البرلمانيين في المجموعات الوطنية التي تضم جميع الأحزاب وتعنى بالسكان والتنمية . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية المساعدة في إنشاء أو تفعيل مجموعات وطنية معنية بالسكان والتنمية .**

وعلاوة على ذلك ، فإن مستوى اتصال البلدان في بعض المناطق مع المجموعات الإقليمية منخفض نسبياً . **وقد تود المجموعات الإقليمية زيادة جهودها الرامية إلى إشراك برلمانيين من بلدان لا تحصل على خدمات كافية .**

٢ـ ربط جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالأهداف الإنمائية للألفية وتوفير رصد أفضل للتقدم القطري

أشار البرلمانيون إلى احتياجين هامين للمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عالمياً . وكانت إحداهما هي الربط بين برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستكشف سبل العمل مع البرلمانيين على نشر نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥ والتعريف بالالتزام بتحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥ .**

وكانت أهم حاجة أخرى هي وجود آليات عالمية أقوى لرصد تنفيذ برنامج العمل ولدعم التفاعل البرلماني . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستكشف سبل دعم تحسين رصد التطورات في كل بلد والإبلاغ عن الكيفية التي تقيد بها البرلمانيون في بلدان أخرى بالتزاماتهم .**

٣ـ تلبية الحاجة العليا إلى المعلومات

أشار البرلمانيون مراراً إلى انعدام المعلومات والوعي باعتباره أكبر عقبة تقف في طريق عملهم مع البرلمانيين الآخرين ومع المسؤولين الحكوميين ، وأكبر معوق واجهوه بوجه عام . وذكروا أيضاً أن توفير المعلومات وإثارة الوعي هما أهم نشاط لعملهم والمجال الذي يحتاجون فيه إلى المساعدة أشد الاحتياج . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية زيادة جهودهم لتحسين فهم قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بين البرلمانيين ، وواضعي السياسات ، والمجتمع المدني ، والجمهور العام ، عن طريق توفير معلومات بسيطة ومواد دعائية وتدريب على استخدامها .**

٤ـ توفير استراتيجيات للتغلب على المعارضة الدينية والثقافية

وصف المجيبون المعارضة النشطة ، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية ، بأنها أكبر عائق يواجهونه عند عملهم مع الأفراد والمجموعات خارج نطاق البرلمان . وقد كان ذلك يمثل على وجه الخصوص مشكلة خطيرة في أمريكا الجنوبية ، وشرق أوروبا ، والبلدان المانحة . وربما كان ذلك تجسيد للنفوذ السياسي للكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية وما حدث مؤخراً من تزايد في المعتقدات الدينية والمواقف المحافظة تجاه قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في شرق أوروبا . وعلى الرغم من المواقف الليبرالية عموماً إزاء قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البلدان المانحة ، ثمة معارضة كبيرة . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية استكشاف السبل الإضافية التي يمكن بها مساعدة البرلمانيين على التصدي لهذه المعارضة .**

٥ـ احتياج البرلمانيين في البلدان النامية إلى مزيد من التدريب ، بينما يستفيد البرلمانيون في البلدان المانحة من الاجتماعات والجولات الدراسية

ذكر البرلمانيون من البلدان المانحة ، عندما طُلب إليهم تسمية أهم نشاط للمجموعات الإقليمية ، المشاركة في التدريب وحلقات العمل بشأن كيفية أن يكونوا دعاة فعالين لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبشأن كيفية صياغة التشريعات والإعلانات والخطط . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية**

توفير المزيد من هذا التدريب للبرلمانيين من البلدان النامية .

وشدد البرلمانيون من البلدان المانحة على جدوى الاجتماعات والجولات الدراسية . فالبرلمانيون يستفيدون من الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية حيث يستطيعون تبادل خبراتهم والتعلم من غيرهم . وأشاروا أيضاً إلى التأثير الهائل للجولات الدراسية على فهمهم لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودوافعهم للدعوة من أجل زيادة المساعدة السكانية .

٦ـ سن المزيد من القوانين المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

على الرغم من الأهمية التي أولاها البرلمانيون لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، أفاد عدد قليل نسبياً منهم عن نجاحهم في سن قوانين متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . وقد أشارت هذه النتيجة إلى صعوبة تحقيق توافق في الآراء بشأن القوانين التي تتناول قضية جدلية ومعقدة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ، التي تتحدى الآراء الثقافية والدينية العميقة الجذور وتنطوي على طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالصحة والتعليم والمسائل الجنائية والمسائل الجنسية . وعلى الرغم من وجود نماذج لتشريعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، فإن معظمها حديث العهد ولا يوجد قدر كبير من الأدلة التي تثبت النهج الأكثر فعالية . **وبالنظر إلى شدة ضراوة جائحة الإيدز وتأثيرها على جوانب أخرى من جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، قد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية مساعدة البرلمانيين في العثور على أجدى السبل للدعوة إلى وجود تشريعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، ولوضع وسن تشريعات من هذا القبيل .**

٧ـ معالجة التفاوتات الإقليمية في سن قوانين متعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

وجد الاستقصاء بعض التفاوتات بين الأقاليم فيما يتعلق باعتماد قوانين بشأن القضايا ذات الصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . فعلى سبيل المثال ، كانت احتمالات اعتماد بلدان آسيا قوانين بشأن العنف ضد المرأة وبشأن السكان والتنمية أعلى كثيراً من المتوسط ، بينما كانت احتمالات اعتمادها تشريعات بشأن الصحة والحقوق الإنجابية أقل . وربما كان بعض هذه التفاوتات الإقليمية يُعزى إلى معوقات محددة في بعض الأقاليم تحول دون التصدي لقضايا معينة تتسم بالحساسية . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية تعزيز دعمهما للبرلمانيين من أجل التغلب على المعوقات الإقليمية واعتماد تشريعات ملائمة .**

٨ـ زيادة المخصصات في ميزانيات البلدان النامية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

لقد نجح البرلمانيون من البلدان النامية نسبياً في زيادة المخصصات من المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، ولكن عدد البرلمانيين في البلدان النامية الذين استطاعوا تعبئة موارد محلية من أجل ذلك التنفيذ كان أقل . وربما كان ذلك تجسيداً لعدم وجود موارد في البلدان الفقيرة ، أو لانعدام الإرادة السياسية اللازمة لمنح أولوية لتمويل قضايا المؤتمر . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية تعزيز دعمهما للبرلمانيين من البلدان النامية فيما يتعلق بتخصيص اعتمادات منفصلة في الميزانية للقضايا المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتخصيص مزيد من الموارد لها . وقد يرغبان أيضاً في تشجيع**

البرلمانيين من البلدان المانحة على بذل مزيد من الجهود لتعبئة موارد من أجل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وبخاصة بالنظر إلى تزايد تخصيص مبالغ من التمويل المتعلق بذلك المؤتمر لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، الذي لم يكن جزءًا من جدول الأعمال الأصلي للمؤتمر ، وإن كان بالغ الأهمية .

٩ـ زيادة الوعي الجنساني والتوازن بين الجنسين

أظهرت الردود على استبيان الاستقصاء أن احتمالات اهتمام الرجال بقضايا التنمية والشواغل الديمغرافية أكثر من اهتمامهم بالمساواة بين الجنسين وبالعنف ضد المرأة أكبر من احتمالات ذلك لدى النساء ، وتقل احتمالات مشاركتهم شخصياً في وضع تشريعات بشأن قضية المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة . ثانياً ، أشار عدد من النساء أكبر بكثير من عدد الرجال إلى المعارضة النشطة باعتبارها معوقاً ، وذكر تحديداً عدد كبير من النساء أنهن واجهن معارضة من الرجال . ثالثاً ، كانت نسبة البرلمانيات إلى البرلمانيين الذين استجابوا للاستقصاء أعلى من المتوسط في البلدان المانحة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأقل من المتوسط في أفريقيا وآسيا والدول العربية . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية تشجيع أنشطة الإعلام والدعوة لإيجاد وعي جنساني ولتحقيق التوازن بين الجنسين .**

١٠ـ تعزيز تطبيق القوانين والسياسات

ذكر ٥٣ فقط من بين جميع المجيبين الذين بلغ عددهم ٣٢٢ وجود مشاكل في تطبيق قوانين وسياسات ذات صلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، ومن المحتمل أن ذلك يشير إلى أن معظم البرلمانيين لا يعتبرون التطبيق جزءًا من مسؤولياتهم . وهذا يمثل مشكلة خطيرة ، لأن عدم تطبيق التشريعات يمثل عقبة كبيرة تحول دون تحقيق أهداف برنامج العمل . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية زيادة التركيز على مهمة البرلمانيين الرقابية ، وذلك لكفالة التطبيق الكامل للقوانين التي تشجع على تطبيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .**

١١ـ زيادة الدعم المالي والمادي من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية

أشار البرلمانيون من البلدان النامية والبلدان المانحة على حد سواء إلى الدعم المالي والمادي باعتباره إحدى أكبر احتياجاتهم . وهذا يجسد في البلدان النامية محدودية الموارد المتاحة للبرلمانيين من أجل عملهم ؛ ويعمل كثيرون منهم في ظل ديمقراطيات جديدة بدون وجود تقاليد قوية تتمثل في دعم جهود البرلمانيين الرامية إلى تحقيق تقدم اجتماعي . أما في البلدان المانحة فإن البرلمانيين يجدون صعوبة في اجتذاب تمويل من أجل أنشطتهم في مجال الدعوة . **وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية زيادة الدعم المالي المقدم للبرلمانيين من أجل الأنشطة التي وجدوا أنها هي الأجدى .**

IPCI iCPD

النتائج الإقليمية للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٦ حول أنشطة البرلمانيين بشأن السكان والتنمية

	أفريقيا		آسيا والمحيط الهادئ		الدول العربية		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		أوروبا الشرقية		البلدان المانحة	
البلدان المشاركة	٢٨		٢٢		٩		١٦		١٠		١٩	
الجنس	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
	٥٧٪	٤٣٪	٥٢٪	٤٨٪	٦٤٪	٣٦٪	٤٠٪	٦٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٢٨٪	٧٢٪
الحزب المنتمي إليه	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض
	٦٧٪	٣٣٪	٦٦٪	٣٤٪	٦٣٪	٣٧٪	٥٣٪	٤٧٪	٥٨٪	٤٢٪	٥٩٪	٤١٪
أعضاء مجموعة برلمانية وطنية/لجنة	٦٣٪		٥٠٪		١٦٪		٢٧٪		٣٢٪		٨٥٪	
على علاقة مع نظير فريق برلماني إقليمي	٤٤٪		٧١٪		٣١٪		٥٧٪		١١٪		٧٢٪	
المسائل ذات الاهتمام الشخصي/ المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١ـ الصحة والحقوق الإنجابية		١ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		١ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		١ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		١ـ الصحة والحقوق الإنجابية		١ـ الصحة والحقوق الإنجابية	
	٢ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		٢ـ الصحة والحقوق الإنجابية		٢ـ الصحة والحقوق الإنجابية		٢ـ الصحة والحقوق الإنجابية		٢ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		٢ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
	٣- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		٣- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		٣ـ التنمية		٣ـ التنمية		٣ـ التنمية		٣- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	
			٤ـ التنمية								٤ـ التنمية	
المسائل ذات الاهتمام الأقل مقارنة بالأقاليم الأخرى	لا ينطبق		لا ينطبق		فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		لا ينطبق	
القوانين التي تم سنها	١ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (١٧)		١ـ العنف القائم على أساس نوع الجنس (٩)		١ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٤)		١ـ العنف القائم على أساس نوع الجنس (١٦)		١ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٥)		١ـ العنف القائم على أساس نوع الجنس (١٠)	
	٢ـ العنف القائم على أساس نوع الجنس (١١)		٢ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٩)				٢ـ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (١٤)		٢ـ العنف القائم على أساس نوع الجنس (٥)		٢ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٩)	

	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	الدول العربية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا الشرقية	البلدان المانحة
	٣ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٩)	٣ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٦)		٣ـ الصحة والحقوق الإنجابية (١٣)	٣ـ التنمية الاجتماعية (٥)	
		٤ـ السكان والتنمية (٥)			٤ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٣)	
القوانين التي نادراً ما يتم سنها	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
زيادة في التمويل للمسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو المساعدة الإنمائية بشكل عام	١٧ بلداً	٩ بلدان	٥ بلدان	٥ بلدان	٧ بلدان	١٤ بلداً
الأنشطة الهامة التي اضطلعت بها المجموعات الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١ـ التدريب	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات
	٢ـ الحصول على معلومات	٢ـ الحصول على معلومات	٢ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات	٢ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات	٢ـ التدريب	٢ـ الحصول على معلومات
	٣ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	٣ـ التدريب	٣ـ الحصول على معلومات	٣ـ الحصول على معلومات		٣ـ رحلات دراسية
	٤ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات			٤ـ التدريب		
المعوقات (من داخل البرلمانات/الحكومات)	١ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	١ـ عدم توفر معلومات	١ـ مشاكل إجرائية	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية
	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	٢ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)
	٣ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية	٣ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	٣ـ عدم توفر معلومات	٣ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	٣ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	٣ـ عدم توفر معلومات
المعوقات الخارجية	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ عدم توفر معلومات	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)
	٢ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية	٢ـ عدم توفر الرغبة	٢ـ الافتقار إلى التنسيق المؤسسي	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ عدم توفر معلومات
	٣ـ عدم توفر معلومات		٣ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية			٣ـ عدم توفر الرغبة

	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	الدول العربية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا الشرقية	البلدان المانحة
الاحتياجات	١ـ التدريب	١ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	١ـ التدريب	١ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	١ـ التدريب	١ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي
	٢ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	٢ـ اجتماعات/مؤتمرات	٢ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	٢ـ التدريب	٢ـ اجتماعات/مؤتمرات	٢ـ الدعم المادي والمالي
	٣ـ الدعم المادي والمالي	٣ـ التدريب	٣ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات	٣ـ اجتماعات/مؤتمرات		٣ـ التدريب
	٤ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات					٤ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات

الملاحظـــات

- تشير التفاوتات الإقليمية في عضوية البرلمانيين في المجموعة/اللجنة الوطنية البرلمانية المعنية بالمسائل المتعلقة بالسكان إلى ضرورة تشكيل مثل هذه المجموعات في بعض البلدان .
- الأفرقة الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية هي: منتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية ، والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية ، والفريق البرلماني للبلدان الأمريكية المعني بالسكان والتنمية ، والمنتدى الأفريقي والعربي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية .
- يشير المستوى المنخفض في إقامة البرلمانيين علاقات مع المجموعات الإقليمية في بعض الأقاليم إلى الحاجة لقيام المجموعات الأقليمية بأنشطة أوسع نطاقاً .
- كان الاهتمام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضاً في كل من المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وعلى الرغم من تقديم الكثير من مشاريع القوانين إلا أن اعتمادها واجه صعوبة في جميع الأقاليم نتيجة لاعتبارات خلافية ومعقدة .
- أكثر من نصف القوانين التي أشار البرلمانيون إلى مشاركتهم الشخصية فيها إصدارها تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والعنف القائم على أساس نوع الجنس والصحة والحقوق الإنجابية . وتعلقت القوانين الباقية بطائفة واسعة من المسائل ، منها الأطفال والمسائل الاجتماعية ، وحقوق الإنسان ، وقضايا الأسرة ، والشباب والمراهقين ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم والصحة والسكان والتنمية .
- ذكر البرلمانيون من البلدان المانحة عدداً أقل كثيراً من القوانين ومشاريع القوانين والسياسات مما ذكره برلمانيو البلدان النامية ، كما أشاروا إلى إنجازات أكثر كثيراً من حيث زيادة الميزانيات .
- أشار البرلمانيون من ٤٣ بلداً نامياً إلى نجاحهم في زيادة المخصصات في الميزانية للمسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد يعكس الانخفاض النسبي في عدد البلدان النامية التي أفادت عن زيادات في الميزانية مقارنة بعدد البلدان التي أفادت عن سنّ قوانين افتقار البلدان الفقيرة إلى الموارد أو افتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة لإدراج تمويل المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن الأولويات .
- عندما وُجّه إلى البرلمانيين السؤال عن أهم الأنشطة التي اشتركوا فيها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والأفرقة الإقليمية ، أشار كثير من المنتمين للبلدان النامية إلى التدريب وحلقات العمل ، بما في ذلك التدريب على الفعالية في الدعوة للمسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكيفية صياغة قوانين فعالة . أما البرلمانيون من البلدان المانحة فأكدوا أهمية الاجتماعات والرحلات الدراسية .
- أُدرجت المعارضة باعتبارها العائق الرئيسي في كل الأقاليم مما يبرر على الأرجح ندرة القوانين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقد يكون سبباً في عدم توفر الإرادة السياسية للبرلمانيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين للمضي قدماً بشأن هذا الموضوع .
- أدرجت معظم الأقاليم ضرورة توفير المعلومات والتدريب بالنظر إلى أهميتها الحساسة .

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء ووجهات نظر فريق المسح العالمي ولا تعبر بالضرورة عن آراء ووجهات نظر صندوق الأمم المتحدة للسكان أو المجموعات البرلمانية الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية. والتسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المادة الواردة فيه لا يعبران عن أي رأي كان من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ومصطلح 'بلد' كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير، حسب الاقتضاء، إلى الأقاليم أو المناطق. وتُستخدم التسميتان 'البلدان المانحة' و 'البلدان النامية' لأغراض الملاءمة ولا تعبران بالضرورة عن أي حكم بشأن المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة ما في عملية التنمية.

وهذا الموجز متاح أيضاً بشكليه المطبوع والإلكتروني باللغات العربية والفرنسية واليابانية والروسية والإسبانية ويمكن الاطلاع عليه على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإنترنت: www.unfpa.org/parliamentarians/overview.htm

صورة الغلاف:
تصوير ستيف مكيري/ماغنوم فوتوز

© حقوق الطبع
صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٧

ISBN#978-089714-856-6

♻ مطبوع على ورق معاد استعماله

صندوق الأمم المتحدة للسكان
United Nations Population Fund
220 East 42nd Street
New York, NY 10017
Tel: 212-297-5000
Fax: 212-297-6416
www.unfpa.org

UNFPA

FAAPPD

EPF

AFPPD